

الموقف البريطاني من النزاع الحدودي بين العراق والكويت 1961 - 1968

**The British position on the border dispute**

**between Iraq and Kuwait 1961- 1968**

م.م وفاء محمد علي

أ.م.د كفاح احمد محمد

جامعة بغداد \_ كلية الاداب



## الموقف البريطاني من النزاع الحدودي بين العراق والكويت 1961-1968

### الملخص

شهد عام 1961 تأزم في العلاقات العراقية الكويتية بعد اعلان استقلال الكويت عام 1961 وتوقيع بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت انهدت بموجبها الحماية البريطانية ونتيجة لذلك اعلنت الحكومة العراقية من جانبها انها لا تعترف باستقلال الكويت وانها جزء من اراضي العراق.

هدف البحث تتبع الموقف البريطاني تجاه مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت ، وفد تغير الموقف العراقي بعد عام 1963 ولم تأخذ الطابع الدولي ولم يكن لبريطانيا موقف ولاسيما بعد مرور بريطانيا بأزمة مالية اثرت بتداعياتها على منطقة الخليج العربي مما دفعها الى اعلان الانسحاب من المنطقة عام 1968

### Introduction

The border disputes between Iraq and Kuwait were not a sudden development, as the period before the fall of the monarchy in Iraq witnessed border disputes, and the independence of Kuwait on June 19, 1961 played a role in the worsening of the situation between the two countries. The research was divided into two axes, the first axis was titled The British Position on Iraq's Claim to Kuwait 1961-1958, while the second axis was titled The British Position on Border Problems between Iraq and Kuwait -1962 1968. The researcher drew on a number of sources, including The Kuwait Crisis, Kuwaiti-Iraqi Relations 1963-1961, and Kuwait from the Emirate to the State by Ahmed Al-Rashidi. The researcher also relied on a number of letters, including Wasan Saadi Abdul Jabbar Al-Samarrai, Demarcating the Borders between Iraq and Kuwait, a number of documents from the British Foreign Office, British newspapers, and discussions in the British House of Commons.

### المقدمة

لم تكن خلافات الحدود بين العراق والكويت وليدة اللحظة اذ شهدت الفترة قبل سقوط النظام الملكي في العراق خلافات حدودية وقد لعب استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران 1961 دوراً في تأزم الاوضاع بين البلدين و اعتمدت الباحثة على عدد من المصادر منها ازمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية 1961-1963 و الكويت من الامارة الى الدولة لأحمد الرشيدى وكذلك اعتمدت الباحثة على عدد من الرسائل ومنها وسن سعدي عبد الجبار السامرائي ترسيم الحدود بين العراق والكويت وعدد من وثائق وزارة الخارجية البريطانية والصحف البريطانية ومناقشات مجلس العموم البريطاني

### التمهيد

لم تكن خلافات الحدود بين العراق والكويت وليدة اللحظة اذ شهدت الفترة قبل سقوط النظام الملكي في العراق خلافات حدودية لاسيما بعد ان رفضت الحكومة الكويتية الانضمام الى الاتحاد الهاشمي<sup>(1)</sup> ، عام 1958 ، ونتيجة لذلك اعلن رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد<sup>(2)</sup> ، ما نصه " ان الحدود بين العراق والكويت لا يمكن ترسيمها على الارض بشكل عملي، لانها تحتاج الى اجراءات فنية لا يمكن ان تتخذ في الوقت الحاضر، في حين ان الكويت رغبت بترسيم الحدود بشكل سريع" <sup>(3)</sup>

غير ان نوري السعيد اعلن عن موافقته عن ترسيم الحدود بين البلدين في حال موافقة الكويت الانضمام الى الاتحاد الهاشمي، الا ان تلك الدعوه رفضت من قبل الحكومة الكويتية، ويبدو ان سبب الرفض خشية الحكومة الكويتية من ان الانضمام الى الاتحاد الهاشمي يعني اتحاد الكويت مع العراق في دولة واحدة<sup>(4)</sup> ، وخلال لقاء وزير خارجية الاتحاد الهاشمي توفيق السويدي<sup>(5)</sup> مع الحاكم الكويتي في بيروت في نيسان 1958 اعرب فيها السويدي عن عدم وجود اليه مشتركة بين الطرفين لترسيم الحدود بينهما<sup>(6)</sup>.

قدم وزير خارجية الاتحاد العربي توفيق السويدي وبتوجيه من نوري السعيد مذكرة الى الحكومة البريطانية والامريكية طالب فيها بمنح الكويت الاستقلال التام ودخولها الاتحاد وتقديمها معونة سنوية له وعقد معاهدة دفاع بين الكويت والاتحاد الهاشمي،

تكون ضمن بنودها تقديم الاتحاد الحماية للكويت والدفاع عنها من الاخطار الخارجية، وبالمقابل تعترف الحكومة العراقية بالحدود بين العراق والكويت بعد تنازل الكويت على مساحة من الارض لتطوير ميناء ام قصر العراقي، وفي حالة رفض الكويت المقترح العراقي فانه يجب العودة بالحدود الى ما كانت عليه سابقا (7)، غير ان السفارة البريطانية رفضت استلام المذكرة وطلبت من نوري السعيد بحثها في خلال زيارته الى لندن والتي كانت مقررة في الرابع والعشرين من تموز 1958 ، غير ان اعلان ثورة 1958 حال دون ذلك (8) .

شهد العراق ثورة 1958 والتي ادت الى اعلان قيام النظام الجمهوري وتغيير في سياسة العراق على المستوى الداخلي والخارجي ، ونتيجة لذلك ابتهج الكويتيون باعلان الثورة على امل التخلص من المطالبات العراقية ، لذلك قام حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح في الخامس والعشرين من تموز بزيارة الى بغداد للتهنئة عبد الكريم قاسم بمناسبة نجاح الثورة، غير انه لم يصدر اي بيان عن نتائج الاجتماع (9) .

اعلنت الكويت بعد ثورة 1958 عن الغاء المساعدات العسكرية البريطانية، لاسيما بعد زوال الخطر العراقي غير ان موقفها سرعان ما تغير عام 1959 وطلبت من الحكومة البريطانية تقديم المساعدات العسكرية، وتنسيق الجهود بينهما في حالة حدوث اي عمل عسكري عراقي على الكويت (10) .

طالب الشيخ عبد الله السالم الصباح في التاسع والعشرين من تشرين الاول 1960 الحكومة العراقية بضرورة ترسيم الحدود بين البلدين رفض عبد الكريم قاسم الطلب الكويتي وتعهد بالدفاع عن الكويت من الاخطار الخارجية (11).

### الموقف البريطاني من خلافات الحدود بين العراق والكويت 1961-1968

لعب استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران 1961 دور في تازم مسألة الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، اذ وقّعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت

أنهت بموجبها الحماية البريطانية ، وأعلنت ان التاسع عشر من حزيران 1961 يوم استقلال الكويت (12).

ونتيجة للاتفاقية البريطانية الكويتية اعلنت الحكومة العراقية من جانبها انها لا تعترف باستقلال الكويت واعتبرتها جزء من الاراضي العراقية وتاكيدا على الموقف العراقي صرح رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر وزارة الدفاع العراقية في بغداد، في الخامس والعشرين من حزيران 1961، عدم اعتراف العراق بالاتفاقية البريطانية الكويتية وعدم اعتراف العراق باستقلال الكويت وعلن بانه اصدر مرسوما جمهوريا لتعيين صباح الاحمد قائمقام الكويت (13).

وردا على ذلك ارسل السفير البريطاني في بغداد هامفري تريفيليان ( Humphry Trevelyan) برقية مستعجلة الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخه في السادس والعشرين من حزيران 1961 اشار فيها الى انه راقب واستمع الى تصريح عبد الكريم قاسم وطالب بضرورة قيام الحكومة البريطانية التشاور مع الحكومة الكويتية لتقديم المساعدة وان الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم يد العون الى الحكومة الكويتية اذ طلبت ذلك استنادا الى الاتفاقية الموقعه بينهما عام 1961 (14).

واشارت البرقية الى ضرورة قيام الحكومة البريطانية بالفات نظر الحكومة الكويتية الى ان اي تعيين او اجراء اداري في دولة لايمكن ان يتم الاخذ به في دولة اخرى ، ذات سيادة واستقلال تام (15).

ارسل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت جون ريتشموند (John Richmond) برقية الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخه في السادس والعشرون من حزيران 1961 اوضح فيها ان اي تحرك بريطاني يمكن ان يمنح عبد الكريم قاسم ميزه دعائية، مما يجعله يكسب الدعم الذي فقده من الدول العربية الاخرى، اما العمل الدبلوماسي فانه سيحقق النصر للسياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي (16).

قدمت المؤسسة الاخبارية البريطانية رويترز ( Reuters ) في السادس والعشرين من حزيران 1961 تقريراً مفصلاً عن المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم وحصلت وزارة الخارجية البريطانية على نسخه منه وقد اوضح التقرير عدد من الامور اهمها (17) :

- 1) حاول عبد الكريم قاسم تفويض الحكم في الكويت من خلال تعيينه قائماً مقام في الكويت تابعا الى البصرة.
  - 2) قدم عبد الكريم قاسم نفسه كبطل للكويت من خلال محاولته انهاء الهيمنة الاستعمارية.
  - 3) على الرغم من تعدي عبد الكريم قاسم على الكويت وشعبه الا انه في نهاية المطاف تحدث على انه اتبع الطرق السلمية من خلال ارساله برقيات الى كافة الدول اشارت تلك البرقيات الى تبعية الكويت للعراق.
  - 4) اوصت رويترز في نهاية بيانها على ضرورة عدم قيام الحكومة البريطانية الادلاء ببيان حول تصريحات عبد الكريم قاسم لاطول فترة من الزمن من اجل اعطاء الدول العربية الحق في الرد على ذلك.
- ومن جانبه ارسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية الى حاكم الكويت مؤرخه في السادس والعشرين من حزيران 1961 اشارت فيها الى تعاطف الحكومة البريطانية للوقت العصيب الذي مرت به الكويت، ووضحت البرقية الامور الاتية (18):

- 1) ان قرار عبد الكريم قاسم اتخذ بشكل عفوي وربما نصحية من وزارة الخارجية العراقية، وعلى ما يبدو انه من غير المرجح ان يلجا عبد الكريم قاسم الى العمل العسكري لاسيما في ضوء الضعف والحاجة الى ابقاء قوات الجيش للامن الداخلي.

(2) اشارت وزارة الخارجية الى ان الطريق الصحيح لتجنب المسألة هو التعامل معها بشكل طبيعي، كما انه يكون من الحكمة تجنب التصريحات التي تزيد من التوتر بين البلدين .

وخلال اجتماع مجلس العموم البريطاني في الثامن والعشرين من حزيران وجه احد اعضاء المجلس سؤال الى وزير الدولة للشؤون الخارجية دينيس هيلي ( Dennis Healy) حول امكانية تقديم الدعم البريطاني للكويت ؟ اجاب بقوله " إن الحجة هنا تدور حول مطالبة العراق بالكويت واستقلال الكويت ذاتها. والسيد المحترم محق بالطبع فيما يقوله من أن أغلب الدول العربية الأخرى قد أرسلت بالفعل خطابات ورسائل أخرى لدعم حاكم الكويت. وقد اعترفت الحكومة العراقية الحالية باستقلال الكويت في الثالث عشر من حزيران الماضي، عندما صوتت لصالح قبول الكويت، كدولة مستقلة، في منظمة العمل الدولية في مؤتمرها في جنيف، وقد تم تحديد التزامات حكومة صاحبة الجلالة في تبادل المذكرات الذي أعلنته أمام المجلس الأسبوع الماضي، ونحن مستعدون للوفاء بالتزاماتنا"<sup>(19)</sup>

اخذت الامور تتطور لاسيما بعد البرقية التي ارسلها السفير البريطاني في العراق تريليفان الى وزارة الخارجية البريطانية والمؤرخه في التاسع والعشرين حزيران اشار فيها الى ما نصه: " ان الحكومة العراقية تنوي استخدام القوة في تحقيق استرجاع الكويت، وان بعض القطعات العسكرية العراقية تحركت باتجاه البصرة واستخدمت سلك الحديد لنقل المعدات العسكرية ، وتم توسيع الطرق بين من البصرة الى الكويت، وان القوة العراقية تالفت من لواء مختلط معزز بالدبابات والاليات"<sup>(20)</sup> ونتيجة لذلك اجتمع حاكم الكويت مع المقيم البريطاني في الكويت في الثلاثين من حزيران 1961 وطلب منه قيام الحكومة البريطانية بتقديم المساعدات العسكرية للكويت استنادا الى الاتفاقية الموقعه بين الطرفين عام 1961<sup>(21)</sup>.

وما ان ابلغ السفير البريطاني في بغداد عن التحركات العسكرية حتى استجاب مجلس الوزراء البريطاني وبشكل حاسم وسريع من خلال الاجتماعات التي ترأسها رئيس الوزراء هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) (22) في الثلاثين من حزيران اذ قررت لجنة الدفاع في مجلس الوزراء انه لا يمكن منع العراق من ضم الكويت الا من خلال التدخل العسكري، لذلك يجب ارسال القوات البريطانية وعلى الفور الى الكويت ، وقد تم الموافقة على ذلك ووجهت لجنة الدفاع في مجلس الوزراء اصدار تعليمات للقائد العام للقوات البريطانية المتمركزة في عدن طلبت منه استعداد القوات المتمركزة في مسرح عملياته لاي طارئ واستنادا الى القرار المذكور نزلت القوات البريطانية في الكويت في الثاني من تموز 1961 وبلغ عددها حوالي (600) جندي وقاموا بالانتشار في المناطق الحدودية بين العراق والكويت (23)

اصدرت الحكومة العراقية في اليوم التالي بيانا عبرت فيه عن رفضها لنزول القوات البريطانية و اشار البيان الى ما نصه : " ان الحكومة العراقية لم تنوي استخدام القوة المسلحة ضد الكويت وان نزول القوات البريطانية يمثل عدوانا على جزء من العراق وتدخل من الجانب البريطاني في الشؤون العربية " (24).

تناقلت الصحف البريطانية ازمة الحدود بين العراق والكويت، وقد اشارت صحيفة المجال البريطانية (The Sphere)، الى خطاب عبد الكريم قاسم ، واعتبرت ان الحكومة البريطانية هي الضامن لتوفير الحماية للكويت، و اشارت الى ان عبد الكريم قاسم قد تحجج في كلامه الى ان الكويت كانت جزء من البصرة وان حكام الكويت هم من طلبوا من البريطانيين حمايتهم وقد حصلت الكويت على استقلالها من الدولة العثمانية عام 1914، وقد اعتبرت الصحيفة ان الكويت مثلت مصدر رئيسي للنفط العالمي اذ وفرت ما نسبته (37/0) من واردات بريطانيا من النفط (25) .

فرضت الازمة وتطوراتها على كافة الاطراف الى اللجوء الى مجلس الامن لاسيما وان الازمة مست منطقة الخليج المهمة اقتصاديا بالنسبة لبريطانيا، فخلال الجلسة

التي عقدت في الثاني من تموز 1961 بناء على الطلب البريطاني طالب المندوب العراقي عدنان الباجي بسحب القوات البريطانية من الكويت واعتبر ان المجلس غير غير ملزم بمناقشة الموضوع كون ان الكويت ليست عضوا فيه، رد المندوب البريطاني على تصريحات المندوب العراقي بالقول: " ان انسحاب بريطانيا من الكويت مرهون بالتهديد العراقي ورحب باستخدام الطرق الدبلوماسية لانهاء الازمة" (26)، رفعت الجلسة الى الخامس من تموز (27)

القي وزير الدولة للشؤون الخارجية ايرل اوف هوم (earl of home) بيانا خلال جلسة مجلس العموم البريطاني المؤرخه في الثالث من تموز 1961 حول احداث الكويت اشار فيه الى مطالبة العراق بالسيادة على الكويت، وفي الوقت نفسه، اتخذت الحكومة تدابير عسكرية احترازية معينة لتمكينها من اتخاذ إجراءات سريعة في حالة تدهور الموقف، اذ ان مطالبة الحكومة العراقية بأراضي الكويت وسيادتها جاءت بعد تبادل المذكرات في التاسع عشر من حزيران. وقد صاحبت هذه المطالبة حملة عنيفة من الصحافة والإذاعة انطلاقاً من بغداد (28).

واشار الى ان القوات العراقية في البصرة، التي تبعد حوالي ثلاثين ميلاً فقط عن حدود الكويت، كافية تماماً لاحتلال الكويت بتحريك سريع ضد الجيش الكويتي المتواضع. وفي يومي التاسع والعشرين والثلاثين من حزيران تراكمت الأدلة من عدد من المصادر على أن التعزيزات، وخاصة التعزيزات المدرعة، كانت تتحرك نحو البصرة. وفي ظل تلك الظروف، شعر الحاكم أنه من واجبه تقديم طلب رسمي عاجل للمساعدة البريطانية بموجب المعاهدة. وقد فعل هذا في صباح يوم الثلاثين من حزيران (29).

استجابت حكومة جلاله الملكة على الفور، وهي الملزمة بشكل واضح بتلبية مثل ذلك الطلب، وقد نزلت القوات البريطانية في الكويت في صباح الأول من تموز. وفي الوقت نفسه، أرسل حاكم الكويت إلى رئيس مجلس الأمن شكوى بشأن الوضع الناجم

عن التهديد الذي يشكله العراق للاستقلال الإقليمي للكويت، والذي من المرجح أن يعرض السلام والأمن للخطر، وطلب عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في الأمر. كما أبلغ ممثل المملكة المتحدة في نيويورك مجلس الأمن بإجراءاتنا وفقا للتفافية الموقعه بين البلدين وقد لبت الحكومة البريطانية طلب الحاكم لعقد اجتماع عاجل، اجتمع مجلس الأمن صباح أمس، وأحاط علما بالوضع، ورفع اجتماعه إلى يوم الأربعاء (30).

اذ ان حكومة جلالته تأمل بصدق أن تسود نصائح الاعتدال في بغداد، إن قواتنا موجودة في الكويت لأغراض دفاعية بحتة ووفقاً لالتزاماتنا بموجب المعاهدة، ويتم سحبها بمجرد أن يرى الحاكم أن استقلال الكويت لم يعد مهدداً، وهي لا شكلت تهديد للعراق والذي رغبتنا في الحفاظ على علاقات ودية معه قدر الإمكان، اننا على قناعة تامة بأن حكومة جلالة الملكة كان من واجبها التصرف على النحو الذي تصرفت به. ونعتقد ان تلك الخطوة حظيت بدعم من مجلس العموم والبلاد (31).

وبالمقابل عبر النائب الفيكونت ألكسندر (Viscount Alexander) عن شركة للحكومة البريطانية وأشار الى ما نصه: "أود أن أشكر صاحب السعادة وزير الخارجية على بيانه بشأن الموقف في الكويت. ونحن نعلم أن اجتماع مجلس الأمن قد تم تأجيله إلى يوم الأربعاء. وفي الوقت نفسه، أعتقد أنه يمكنني أن أقول نيابة عن جميع زملائي أننا نعتقد أن الحكومة كانت محقة تماماً في الاستجابة لنداء حاكم الكويت بموجب شروط تبادل المذكرات الذي تم بالفعل. لقد بدا لي البيان الذي أدلى به السير باتريك دين أمس، بقدر ما علمت مما سمعته عبر اللاسلكي، مرضياً، لقد تم توضيح أنه لم يكن لدى الحكومة البريطانية نية للقيام بأي عمل هجومي ضد العراق وأنه بمجرد أن يشعر الحاكم بأنه لم يعد هناك أي خطر، فسوف يتم سحب القوات البريطانية. وإذا كان من المرجح أن تستمر الصعوبات، فأنا أشعر بالرضا عن طرح سؤال في مجلس العموم حول ما إذا كانت

نية الحكومة هي الاحتفاظ بقوات هناك حتى نتمكن من استبدالها بقوات الأمم المتحدة على سبيل المثال" (32).

وعبر النائب في مجلس العموم ألكسندر (Alexander) عن دعم الاحزاب داخل المجلس لخطوات الحكومة البريطانية وأشار الى ما نصه: " لا ينبغي لوزير الخارجية أن يخشى من عدم حصوله على الدعم الكامل من جميع الأحزاب في مجلس العموم للإجراء الذي تم اتخاذه. أعتقد أنه قد يكون من الأفضل أن نتخذ ذلك القرار، ولقد سجلت أن من المثير للسخرية إلى حد ما أن يتم اعتبار الكويت جزءاً من العراق بعد وقت قصير من تصريحه في التاسع عشر من يونيو/حزيران، عندما أعلننا استعدادنا لدعم استقلال الكويت، في غضون أسبوع أو أسبوعين. وأنا أثق في أنه عند عرض قضيتنا على مجلس الأمن، سوف يتم التركيز على الاستخدام الدفاعي لقواتنا بقدر ما تم التركيز عليه من قبل جهات أخرى فيما يتصل بالجانب الهجومي المزعوم لقواتنا" (33).

يتضح من خلال ما سبق ان الحكومة البريطانية ارادت من وراء قيام وزير الخارجية القاء خطابه في مجلس العموم الحصول على تاييد الاحزاب في المجلس من الحملة البريطانية وذلك ما حصل .

استضاف مجلس العموم البريطاني بجلسته التي عقدت في الثالث من تموز 1961 رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، وقد افتتح ويلسون الجلسة ببيان القاه اشار فيه: " أكدت حكومة صاحبة الجلالة للحاكم دعمها للكويت، وفي الوقت نفسه، اتخذت تدابير عسكرية احترازية معينة لتمكين اتخاذ إجراءات سريعة في حالة تدهور الموقف، وكما يعلم المجلس، فإن مطالبة الحكومة العراقية بأراضي الكويت وسيادتها جاءت بعد تبادل المذكرات في التاسع عشر من حزيران. وقد صاحبت تلك المطالبة حملة عنيفة من الصحافة والإذاعة من بغداد " (34)

واشار انه من الواضح أن القوات العراقية في البصرة، تبعد حوالي 30 ميلاً فقط عن حدود الكويت، وانها كافية تماماً لاحتلال الكويت بتحريك سريع ضد الجيش الكويتي وفي يومي التاسع والعشرين والثلاثين من حزيران، تراكمت الأدلة من عدد من المصادر على أن التعزيزات، لاسيما التعزيزات المدرعة، كانت متجهة نحو البصرة، وفي ظل تلك الظروف، شعر الحاكم أنه من واجبه تقديم طلب رسمي عاجل للمساعدة البريطانية بموجب تبادل المذكرات. وقد فعل ذلك، استجابت حكومة جلاله الملكة على الفور، وهي الملزمة بشكل واضح بتلبية مثل ذلك الطلب بموجب تبادل المذكرات الموقعة الموقعة بين البلدين، وقد نزلت القوات البريطانية في الكويت في صباح الأول من تموز في الكويت(35).

واستكمل حديثه قائلاً: "إلى إن القوات البريطانية موجودة في الكويت لأغراض دفاعية بحتة ووفقاً للالتزاماتنا بموجب المعاهدة، ويتم سحبها بمجرد أن يرى الحاكم أن استقلال الكويت لم يعد مهدداً، وهي لا تشكل أي تهديد للعراق، والذي نرغب في الحفاظ على علاقات ودية معه قدر الإمكان، إنني على قناعة تامة بأن حكومة جلاله الملكة كان من واجبها أن تتصرف على النحو الذي فعلته، وأعتقد أن تلك الخطوة حذيت بدعم عام من مجلس العموم والبلاد"(36).

وخلال جلسة مجلس العموم المنعقدة في الرابع من تموز 1961 وجه العضو هندرسون (Henderson) سؤالاً إلى اوارد هيث والذي شغل منصب امين الختم الخاص في مجلس العموم حول ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكل واضح؟ وهل من المفيد أن تبقى القوات البريطانية الكويتية على بعد عدة أميال من الحدود لتقليل مخاطر وقوع حوادث على الحدود بين البلدين؟ اجاب هيث بقوله: "إن صاحب السمو الملكي المحترم والمتعلم يدرك أنه في بلد صحراوي مثل الكويت والعراق من الصعب للغاية وجود حدود على الأرض اي لا مكان للحدود بدقة، على الرغم من أنها محددة على الخريطة بين البلدين(37).

ناقش مجلس الامن مره اخرى الازمة في الخامس من تموز من العام نفسه، وقد اعترضت الحكومة العراقية على دخول الوفد الكويتي الى المجلس، وبالمقابل طرح مشروعين لحل الازمة، اذ تقدمت الحكومة البريطانية بالمشروع الاول والذي تضمن ضرورة احترام كل الدول لاستقلال الكويت ، واحترام سيادتها على كافة اراضيها وبقاء الوضع على الحدود بين العراق والكويت تحت نضر مجلس الامن، وادانه التهديد العراقي والموافقه على دخول الكويت الى المجلس(38).

اما المشروع الثاني فقد تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والذي تضمن انسحاب القوات البريطانية من الاراضي الكويتيه ثم مناقشة التهديدات العراقية ، ونتيجة لاستمرار الخلافات بين الدول الاعضاء رفعت الجلسة الى السابع من تموز 1961(39).

عقد مجلس الامن في السابع من تموز 1961 جلسة للتصويت على المشروعين، اذ حضي المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة الى بتأييد كل من (الاتحاد السوفيتي - والجمهورية العربية المتحدة ) مقابل امتناع الدول الباقية عن التصويت(40)

اما المشروع الذي تقدمت به الحكومة البريطانية فقد ايدته كل من ( الولايات المتحدة - فرنسا - ليبيا - تركيا - الصين - شيلي - ) لكن الفيتو السوفيتي كان حاضرا على المشروع وعلى انضمام الكويت الى عصبة الامم، وبالمقابل رحبت الحكومة العراقية من جهتها بالفيتو السوفيتي على المشروع البريطاني(41).

اجتمع مجلس العموم البريطاني في العاشر من تموز 1961 وقد استضاف المجلس الختم الخاص هندرسون ، اذ وجه اليه احد اعضاء المجلس سؤالا حول اخر تطورات مسالة العراق والكويت ، وقد اجاب هندرسون بقوله: "لقد اعترض الاتحاد السوفيتي على القرار الذي اقترحه ممثل بريطانيا في مجلس الأمن، والذي دعا

جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت وسلامة أراضيها، وقد حصل القرار على سبعة أصوات مؤيدة؛ كما لم يحصل القرار الذي اقترحته الجمهورية العربية المتحدة والذي دعا إلى الانسحاب الفوري للقوات البريطانية إلى الفشل بعد رفض الدول التصويت عليه" (42).

وأكّد هندرسون من جديد عزم حكومة بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه الكويت، وستواصل جهودها لحل يقنع الحاكم بأن التهديد الذي تواجهه الكويت لم يعد قائماً، وبالتالي يسمح بانسحاب القوات البريطانية، وفي الوقت نفسه، أوكد من جديد رغبة حكومة جلالة الملكة في الحفاظ على علاقاتها الودية مع العراق ومواصلة تطويره (43).

صرح وزير الدفاع البريطاني خلال استضافته بجلسة مجلس العموم المنعقدة في الحادي عشر من تموز 1961 بما نصه نجحنا في نشر مجموعة لواء معززة في الكويت في غضون ستة أيا، وكان ذلك إنجازاً مشرفاً للغاية من قبل جميع المعنيين، في القيام بمثل تلك العملية في إشعار قصير جداً، كان من المحتم أن تواجه القوات بعض الصعوبات الأولية، لكنهم تعاملوا معها بهدوء، بالطبع، الحرارة هي المشكلة الرئيسية، ومع ذلك، كان متوسط عدد حالات الإجهاد الحراري اثنتي عشرة حالة فقط في اليوم تحتاج إلى علاج في المستشفى (44).

قدم حاكم الكويت الشيخ عبد الله سالم الصباح مبادرة لحل الازمة تمثلت تلك المبادرة بقبول طلب الكويت في الانضمام الى الجامعة العربية مقابل استعداد الكويت الطلب بسحب القوات البريطانية لتحل محلها قوات عربية وقد ناقشت الجامعة العربية الطلب الكويتي في العشرين من تموز 1961 وتم الموافقة عليه وفق قرار الجامعة المرقم (1777)، والذي تضمن قبول الكويت وانسحاب القوات البريطانية منها (45).

رحبت الحكومة البريطانية بتلك الخطوة لاسيما وانها عانت من مازق اقتصادي كبير واشارت وزارة الخارجية البريطانية الى ما نصه: " ان وجود قوات عربية محل القوات البريطانية له اثر سياسي كبير " (46).

وقع الشيخ عبد الله اتفاقيه سحب القوات البريطانية في الثاني عشر من اب 1961، لتحل بعد ذلك قوات عربية، وبدأت بريطانيا بسحب قواتها وانتهت من ذلك في التاسع عشر من تشرين الاول 1961 (47).

وخلال جلسة مجلس العموم المنعقدة في الثامن من نوفمبر 1961 صرح وزير الدفاع البريطاني هارولد واتكينسون ( Harold Watkinson ) بما نصه : " لقد اكتمل انسحاب القوات البريطانية من الكويت، وتقدر التكاليف الإضافية التي تتحملها وزارة الدفاع البريطانية نتيجة لتلك العملية مبدئيًا بنحو 900 ألف جنيه إسترليني، فضلًا عن إلى ذلك، كانت هناك بعض التكاليف المحلية التي تحملتها حكومة الكويت" (48).

وعلى الرغم من انسحاب القوات البريطانية استمر عبد الكريم قاسم بتهديد الكويت، اذ اعلن عام 1962 بانه لن يتوقف عن مقاتلة الكويت برا وبحرا، ونتيجة لذلك استمرت الكويت بجهودها للحصول على عضوية مجلس الامن لاسيما مع التغييرات الدولية، اذ اعترف الاتحاد السوفيتي باستقلالها وذلك لاهمية تلك المنطقة له فضلًا عن سقوط عبد الكريم قاسم عام 1963 وتمكنت من حصولها على مقعد في مجلس الامن في الرابع عشر من ايار 1963 (49).

يتضح من خلال ما سبق ان الحكومة البريطانية صممت على حماية الكويت معتمدة في ذلك على المعاهدة بين الطرفين، ونظرا لاهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا لم تخلو جلسة من جلسات مجلس العموم في مناقشة تلك الازمة ووضح الحل المناسب لها.

تغيّر الموقف العراقي الرسمي بعد ذلك إذ أعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في الثالث من تشرين الأول 1963، عن اعترافه باستقلال الكويت

وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932م بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت آنذاك، وتم في ذلك البيان الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين<sup>(1)</sup>، ولكن أجواء التوتر ما لبثت أن عادت عام 1965 ، بسبب إحياء خطة عراقية قديمة هدفت الى قيام الحكومة العراقية بتاجير جزيرة (وربة) الكويتية لمدة (99) عاماً لكن أمير الكويت رفض الطلب العراقي<sup>(2)</sup>.

استمرت التوتر بين البلدين ففي الثامن عشر من نيسان 1967م، بادرت الحكومة العراقية إلى توجيه إنذار رسمي إلى الحكومة الكويتية طالبت فيها إنزال العلم الكويتي عن جزيرتي (وربة وبوبيان) الواقعتين على بعد عشرة أميال تقريبا من الحدود الا ان الحكومة الكويتية لم تستجب لتلك الطلبات واستمرت المطالبات حتى عام 1968<sup>(3)</sup>. يتضح مما سبق ذكرة ان المطالبات العراقية بعد استقلال الكويت 1963، لم تاخذ الطابع الدولي ولم تتدخل بها الاطراف الدولية الفاعلة انذاك لذلك لم يكن للحكومة البريطانية اي موقف من تلك المطالبات بسبب حصول الكويت على الاستقلال ودخولها كعضو في مجلس الامن الدولي فضلا عن ذلك ان الجانب البريطاني مر بازمة مالية اثرت بتداعيتها على منطقة الخليج العربي ، اذ دفعت تلك الازمة الحكومة البريطانية الى الانسحاب من الخليج عام 1968 .

### الخاتمة

تغيّر الموقف العراقي الرسمي بعد ذلك إذ أعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في الثالث من تشرين الأول 1963، عن اعترافه باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932م بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت آنذاك، وتم في ذلك البيان الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين<sup>(1)</sup>، ولكن أجواء التوتر ما لبثت أن عادت عام 1965 ، بسبب إحياء خطة عراقية قديمة هدفت الى قيام الحكومة العراقية بتاجير جزيرة (وربة) الكويتية لمدة (99) عاماً لكن أمير الكويت رفض الطلب العراقي

ان المطالبات العراقية بعد استقلال الكويت 1963، لم تاخذ الطابع الدولي ولم تتدخل بها الاطراف الدولية الفاعلة انذاك لذلك لم يكن للحكومة البريطانية اي موقف من تلك المطالبات بسبب حصول الكويت على الاستقلال ودخولها كعضو في مجلس الامن الدولي فضلا عن ذلك ان الجانب البريطاني مر بازمة مالية اثرت بتداعيتها على منطقة

الخليج العربي ، اذ دفعت تلك الازمة الحكومة البريطانية الى الانسحاب من الخليج  
عام 1968

## المصادر

أولاً: الوثائق الغير منشورة

(1) محاضر مناقشات مجلس العموم البريطاني Hansard – UK Paliament

- H.C , VOL232 , C321 , 28 june , 1961
- H.C , VOL643 , C378 , 3 july , 1961
- H.C , VOL643 , C378 , 4 july , 1961
- H.C , VOL644 , C378 , 10 july , 1961
- H.C , VOL648 , C334 , 8 november , 1961

ثانياً: الوثائق المنشورة

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office

- FO/418 . Telegram from sir Humphrey Trevelyan , British Ambassador in Baghdad to the foreign office , no.245 , 26 june 1961.
- FO/317 , telegram from J.C.B.Richmond , political agent in Kuwait to the foreign office , no.246 , 26 june 1961
- FO/418 , telegram from Trevelyan in Baghdad to the foreign office , no.270 , 28 june 1961
- FO/317 , telegram from Richmond in Kuwait to the foreign office , no.286 , 30 june 1961
- FO/371 , Richmond to Middleton , Kuwait , no.164205 , 6 april 1961

(2) محاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني British Cabinet Minutes

- C.A.B , 128/36 , Cabinet meeting minutes defence and oversea policy committee , 30 june 1961

ثالثاً: الكتب العربية والمتعربة

- 1) أحمد الرشيد، الكويت من الامارة الى الدولة، مركز البحوث، 1993، عبدالله زلط، ازمة الكويت، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1993
  - 2) جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، د.م، 1999.
  - 3) سايمون سي سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم الصباح 1950-1965 بريطانيا و ال صباح والنفط، ترجمة بدر ناصر، جسور للترجمة والنشر، 1999.
  - 4) مارثا دو كاس، ازمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية 1961-1963، دار النهار، بيروت، 1973
  - 5) مؤيد الوندأوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013
- رابعاً: الكتب الاجنبية

- 1) Miram Joyce, preserving the sheikhdom, London, Washington, Iraq and Kuwait 1958-1964, no.2, vol31, 1995
- 2) Waldemer j: Gallman , Iraq under General Nuri, the John Hopkins press, united states, 1964
- 3) Charles Williams, Harold Macmillan, orion, 2012

خامساً: الرسائل والاطاريح

- 1) اروى هاشم عبدالحسن، مشكلة الحدود العربية – العربية، في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996
- 2) ثامر عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت واثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية 1930-1991، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاداب، 2010
- 3) وسن السعيد عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2002

سادساً: البحوث والدوريات

(1) احمد زويد يونس الجشعمي، المطالبات العراقية بالكويت وموقف بريطانيا منها  
1963-1921 ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد 7، 2011

سابعاً: الصحف العربية والاجنبية

1) The sphere, London, no.3178, 1 july 1961

(2) جريدة الثورة، العدد 366، 27 تموز 1961

(3) جريدة الايام، بغداد، العدد63 ، 27 حزيران 1961

(<sup>1</sup>) الاتحاد الهاشمي : اعلن عن قيام الاتحاد الهاشمي او الاتحاد العربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية في 14 شباط 1958 ، واستمر حتى سقوط النظام الملكي في العراق 14 من تمز 1958 للمزيد انظر : مؤيد الوندائي ، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2013.

(2) نوري السعيد : هو نوري سعيد صالح ملا طه القرغولي، ولد في مدينة بغداد عام 1888، تعلم في مدارسها العسكرية. وتخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول سنة 1906م، ودخل مدرسة أركان الحرب فيها سنة 1911، شارك في حرب البلقان 1913، وشارك في الثورة العربية الكبرى 1916، اصبح رئيس وزراء العراق خلال العهد الملكي مدة 14 مرة منذ 1930 حتى سقوط النظام الملكي عام 1958، توفي عام 1958. للمزيد انظر : سعاد رؤوف شبر ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932 – 1945، مكتبة اليقظة ، بغداد، 1985؛ يعرب عبد العباس شاكر ، نوري السعيد تأريخه الشامل ودوره السياسي الريادي في العراق لنصف قرن، مؤسسة ابجد للنشر ، بغداد، 2022.

(3) للمزيد انظر :

Miriam Joyce, Preserving the Sheikdom: London, Washington, Iraq and Kuwait, 1958-1961, , No. 2 , Vol. 31, 1995, p. 285-292.

(<sup>1</sup>) Waldemer J. Gallman , Iraq Under General Nuri, The John Hopkins Press, United States, 1964, P.148

(2) توفيق السويدي : ولد في بغداد عام 1891، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم دخل الكلية الحقوق في اسطنبول وتخرج منها عام 1914، دخل الجيش العثماني بصفة ضابط احتياط ، عاد الى العراق عام 1912، استوزر عام 1927، وزير للمعارف، شكل الوزارة ثلاث مرات ، اذ شكلها في 28 نيسان 1929 واستمرت حتى 19 ايلول 1929، ثم شكلها مرة ثانية في 23

شباط 1946 واستمرت حتى 1 حزيران 1946 ، اعتزل العمل السياسي حتى وفاته عام 1968. للمزيد انظر :

توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،الذاكرة للنشر، بغداد ،2011، صؤ35؛ زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ،جامعة البصرة ، كلية التربية،1990.

(3) محمد علي حلة ، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي (الهاشمي 1958) (دراسة وثائقية )،القاهرة ،1993، ص60.

(1) احمد يونس زويد الجشعي، المطالبات العراقية بالكويت وموقف بريطانيا منها 11921-1963، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل، العدد7، 2011، ص 126.

(2) Waldemer J. Gallman,OP.CIt,P 155.

(3) جمال مصطفى مردان ، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية ، د.م، 1999، ص 123.

(4) FO /371, Richmond to Middleton, Kuwait, No 164205, 6 April 1961.

(1) ثامر يوسف عيسى ، النزاع الحدودي بين العراق والكويت واثارة المحلية والعربية والاقليمية والدولية ( 1930-1991) رسالة ماجستير ،(غير منشورة ) ، جامعة دمشق ، كلية الاداب، 2010 ص 123.

(2) وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة ( قانونية - سياسية)، رسالة ماجستير ،(غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 2002، ص 114.

(3) جريدة الثورة، بغداد، العدد 633، 27 تموز 1961،جريدة الايام بغداد، العدد 63، 27 حزيران 1961.

(1) FO/418, Telegram from Sir Humphrey Trevelyan, British Ambassador in Baghdad to the Foreign Office ,No. 245 ,26 June 1961

(2) Ibid.

(3) FO /317, Telegram from J. C. B. Richmond, Political Agent in Kuwait to the Foreign Office ,No 246, 26 June 1961

(4) FO, A report Reuters, No, 227, 26 June 1961.

(1) FO,Telegram from the Foreign Office to Kuwait, No. 256, 26 June 1961.

(1) H.C, Vol 232, c321, 28 June 1961.

(2)FO/418, Telegram from Trevelyan in Baghdad to the Foreign Office ,No. 270, 28 June 1961.

317, Telegram from Richmond in Kuwait to the Foreign Office, /FO(3)  
No. 286, 30 June 1961

(1) هارولد ماكميلان : ولد في لندن عام 1894، درس في ايتون وكلية بايلون في جامعة اكسفورد، دخل مجلس العموم البريطاني عام 1924، وتسلم عدة مناصب اذ اصبح السكرتير البرلماني لوزارة التموين البريطانية من عام 1940 واستر حتى عام 1942، ثم اصبح وكيل وزير الدولة لشؤون المستعمرات عام 1942، ثم وزيرا للطيران عام 1945، ثم وزيرا للاسكان من 1951 حتى عام 1954، ثم وزيرا للدفاع 1954 حتى عام 1955، ثم اصبح وزيرا للشؤون الخارجية 1955، ووزيرا للخزانة 1955 حتى 1957، ورئيس للوزراء من 1957 حتى عام 1963، توفي عام 1986. للمزيد انظر :

Charles Williams, Harold Macmillan, Orion, 2012, p12.

(2) C.A.B, 128/36, Cabinet Meeting Minutes Defence and Oversea Policy Committee, 30 June 1961.

(1) مارثا دو كاس ، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية 1961 - 1963 ، دار النهار ، بيروت، 1973، ص 36.

(2) The Sphere; London, No: 3178, 1, Jul 1961.

(3) عبد الله زلطة، أزمة الكويت 1961 صفحات في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، 1993، ص 169.

(4) المصدر نفسه ، ص 170.

(1) H.C, Vol 643, c378, 3 July 1961

(2) Ibid

(1). H.C, Vol 643, c378, 3 July 1961

(2) Ibid

(1) H.C, Vol 643, c378, 3 July 1961.

(2) H.C, Vol 643, c378, 3 July 1961

(1) H.C, Vol 643, c378, 3 July 1961

(2) Ibid

(3) Ibid

(1) H.C, Vol 643, c378, 4 July 1961 .

(2) عبد الله زلطة، المصدر السابق، ص 200.

(3) احمد الرشيدى ، الكويت من الامارة الى الدولة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1993، ص 522.

(1) احمد الرشيدى، المصدر السابق، ص 523.

(2) عبد الله زلطة، المصدر السابق، ص 201.

(3) H.C, Vol 644, c378, 10 July 1961

(1)H.C, Vol 644, c378, 10 July 1961

(2)H.C, Vol 233, c379, 10 July 1961

(3) سايمون سي سميث، الكويت في عهد عبد الله السالم الصباح (1950 - 1965) بريطانيا وال صباح والنفط، ترجمة : بدر ناصر ، جسور للترجمة والنشر ، د.م، 1999، ص 120.

(4) المصدر نفسه، ص 122.

(1) عبد الله زلطة، المصدر السابق، ص 201.

(2)H.C, Vol 648 , c443 , 8 November 1961 .

(3) احمد الرشيدى، المصدر السابق، ص 525

(1) أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية- العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص 124.

(2) عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، ط1، دار مكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص22.

(3) اروى هاشم ، المصدر السابق ، 125.